الأمم المتحدة

A/61/PV.88

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة **٨٨**

الخميس، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة . . . . . (البحرين)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/61/709/Add.1 و 2)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقتين A/61/709/Add.1 و Add.2، اللتين يبلِّغ فيهما الأمين العام رئيسة الجمعية العامة بأنه، بعد صدور رسالته الواردة في الوثيقة A/61/709، سددت تشاد ودومينيكا المبلغ اللازم لخفض متأخراتهما إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هاتين الوثيقتين؟

تقرر ذلك.

البند ١١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مشروعا القرارين A/61/L.54 و A/61/L.55

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): معروض على الجمعية العامة اليوم مشروعا قرارين: A/61/L.54، بشأن تعزيز قدرة المنظمة على القيام بعمليات حفظ السلام، و A/61/L.55، بشأن تعزيز قدرة المنظمة على النهوض بجدول أعمال نزع السلاح. وأود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على نهجها البناء وروح التعاون والمرونة التي تحلت بها خلال جميع مراحل عملية التشاور. كما أود أن أشكر الوفود التي، على الرغم مما أعربت عنه من شواغل عديدة، عملت معي ومع الميسرين لمعالجة تلك الشواغل، دون عرقلة قدرتنا على اعتماد مشروعي القرارين اليوم.

وأود على نحو خاص أن أشكر الميسرين – الممثل الدائم للنرويج، سعادة يوهان لوفالد، والممثل الدائم لسري لانكا، سعادة برازاد كارياواسام، والممثل الدائم للبرتغال، سعادة جواو سالغييرو، والممثل الدائم لأوروغواي، سعادة إلبيو روسيلي – على ما قدموه إليَّ من مساعدة فعالة للغاية في إجراء عملية المشاورات بطريقة شفافة، واشتمالية ومثمرة، مكنتنا من النجاح في التوصل إلى نتيجة نهائية متوازنة يمكن أن تحظى بتأييدنا جميعا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

07-27098 (A)

ويعبر مشروع القرار بشأن تعزيز قدرة المنظمة على القيام بعمليات حفظ السلام (A/61/L.54) عن الدعم السياسي للجمعية، ويتضمن توجيهات إجرائية من الدول الأعضاء إلى الأمين العام. كما ينص على أن إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، المشار إليها في منطوق الفقرة ٢، ستُقررها الدول الأعضاء من خلال الإجراءات المتبعة في الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية الحكومية الدولية والتقنية والإدارية والمعنية بالميزانية. وسيتم ذلك بعد تقديم الأمين العام للتقرير الوافي المشار إليه في منطوق الفقرة ٣.

وعلى النحو المنصوص عليه في مشروع القرار، ينبغي للتقرير أن يضع في الاعتبار بشكل كامل آراء الدول الأعضاء، لا سيما الحاجة إلى اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بضمان وحدة القيادة وسلامة وأمن جميع الأفراد العاملين في الميدان. كما ينبغي للتقرير أن يراعي القرارات ذات الصلة للجمعية العامة بما فيها تلك المتعلقة بطلبات محددة للجمعية بشأن أداء مختلف جوانب عمليات حفظ السلام، ومن بينها القراران ٦٠/٢٦٦ و ٦٠/٢٦٨، لكفالة الإدارة الفعالة لتلك العمليات ووضع تسلسل واضح للمحاسبة والمسؤولية.

إن الجمعية باعتمادها مشروع القرار بشأن تعزيز قدرة المنظمة على النهوض بجدول أعمال نزع السلاح (A/61/L.55)، ستمكن الأمين العام من تعيين ممثل سام برتبة وكيل للأمين العام رئيسا للمكتب الجديد لشؤون نزع السلاح. والجمعية ستزود الأمين العام بالدعم السياسي اللازم لاضطلاعه بمهامه بطريقة مرنة وفعالة، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق.

ويحدوني أمل صادق أن تتمكن الجمعية من أن تمضي نحو اعتماد كلا مشروعي القرارين بدون تصويت.

وأود أن أبلغ الأعضاء بإدخال التصويبات التالية على مشروع القرار A/61/L.54. وعنوان المشروع ينبغي أن يكون ”تعزيز قدرة المنظمة على القيام بعمليات حفظ السلام“. ونهاية الفقرة ٢ من نفس القرار ينبغي أن يكون نصها ”اعتزام الأمين العام تعيين وكيل الأمين العام لرئاسة تلك الإدارة“. وسيرد هذان التصويبان في الصيغة النهائية.

نشرع الآن في النظر في مشروعي القرارين A/61/L.54 و A/61/L.55.

نتناول أولا مشروع القرار A/61/L.54، المعنون ”تعزيز قدرة المنظمة على القيام بعمليات حفظ السلام“. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر أن تعتمد مشروع القرار بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار *A/61/L.54*، بصيغته المصوبة شفويا، (القرار ٦١/٢٥٦).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار A/61/L.55 المعنون ”تعزيز قدرة المنظمة على النهوض بجدول أعمال نزع السلاح“. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر أن تعتمد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار *A/61/L.55* (القرار ٦١/٢٥٧).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للموقف، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات الموقف تقتصر على عشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في أخذ الكلمة تعليلا للموقف بشأن القرارين اللذين تم اتخاذهما الآن.

السيد ماليركا دياز (كوبا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود أولا وقبل كل شيء أن أشكركم، سيدتي، على عقد هذه

الجلسة. وإنني لعلى ثقة بأن مداولاتنا، في ظل قيادتكم الحكيمة والمقتدرة، ستتمخض عن نتائج ملموسة.

وبالنسبة للقرار ٢٥٦/٦١، أود أيضا أن أهنئ الميسرين – السفير لوفالد، الممثل الدائم للنرويج، والسفير كارياواساما، الممثل الدائم لسري لانكا – على جهودهما الدؤوبة لمساعدتنا على التوصل إلى القرار الإطاري لإعادة هيكلة الأمانة العامة في ميدان نزع السلاح. فلولا إسهاماتهما المتميزة لما اقتربنا من المرحلة التي وصلنا إليها الآن. ونتيجة لذلك، فإننا الآن نعتبر أن القرار متوازن ويشمل معظم الشواغل التي أثارتها الدول الأعضاء في المشاورات غير الرسمية السابقة. كما تود حركة عدم الانحياز أن تشيد بكلا الميسرين على الشفافية التي اتسمت بها مشاوراتهما. ويشكل ذلك الإجراء إشادة ممتازة بمبدأ الشفافية في الأمم المتحدة.

وكما ذكرنا في بياناتنا السابقة، تؤيد حركة عدم الانحياز تأييدا ثابتا جهود الأمين العام لتحسين إدارة المنظمة ولتعزيز قدرتها على إنجاز برامجها بشكل فعال. وتمشيا مع ذلك الالتزام، فإن حركة عدم الانحياز تؤمن بأن إعادة هيكلة الأمانة العامة في ميدان نزع السلاح ستؤدي إلى تعزيز قدرات المكتب وفعاليته بغية إنجاز ولاياته.

إن حركة عدم الانحياز واثقة بأن المكتب الجديد الذي يتولى رئاسته ممثل سام برتبة وكيل الأمين العام سيواصل المحافظة على استقلالية ميزانيته وسلامة الهياكل والمهام القائمة للإدارة الحالية لشؤون نزع السلاح. وإن وضع المكتب تحت الإشراف المباشر للأمين العام سيوجه رسالة واضحة وصارمة إلى المجتمع الدولي بشأن ضرورة بذل المزيد من الجهد المركز فضلا عن القيادة المصممة على أعلى مستوى بالأمانة العامة بغية تنشيط جدول أعمال نزع السلاح.

ومع وضع تلك الخلفية في الاعتبار، يمكن القول إن العمل الذي أنجزناه الآن يمثل الخطوة الرئيسية الأولى نحو المزيد من الاعتبارات الإجرائية، إذ أننا ندرك أن إعادة هيكلة الأمانة العامة في ميدان نزع السلاح ستتطلب مشاركة حكومية دولية شاملة. وتتطلع حركة عدم الانحياز إلى التأييد التوافقي للقرار الإطاري المعروض علينا بغية تمكيننا من أن نباشر بسرعة المزيد من العمل الذي من شأنه أن يسهم في تشغيل المكتب الجديد.

أخيرا، اسمحوا لي مرة أخرى أن أؤكد مجددا على تأييد حركة عدم الانحياز للقرار الإطاري بشأن إعادة هيكلة الأمانة العامة في ميدان نزع السلاح. ونؤكد من جديد على استعدادنا لمواصلة المشاركة في تلك العملية بصورة فعالة وبناءة.

وبالنسبة للقرار ٢٥٧/٦١، تود حركة عدم الانحياز مرة أخرى أن تشكر رئيسة الجمعية العامة على قيادة العملية وتعيين الميسرين – وهما السفيران جواو سالغيرو، الممثل الدائم للبرتغال، والسفير إلبيو روسيلي، الممثل الدائم لأوروغواي – لتنسيق مداولات الدول الأعضاء بغية التوصل إلى توافق واسع للآراء على إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام.

إن حركة عدم الانحياز تؤيد جميع الجهود الرامية إلى تحسين قدرة المنظمة على إدارة عمليات حفظ السلام بفعالية وبكفاءة بغية بلوغ الأهداف الرئيسية المحددة في جدول أعمال الإصلاح. وتؤيد الحركة القرار ٢٥٧/٦١، الذي يوفر التوجيه للمزيد من نظر الجمعية العامة وقرارها، وفقا للإجراءات المتبعة.

وما زالت الحركة تشدد على ضرورة التمسك بالمبادئ التوجيهية لهذه الممارسة – وهي المحافظة على وحدة القيادة في البعثات على جميع المستويات، والتماسك في السياسة العامة وفي الاستراتيجية، والهياكل الواضحة للقيادة في الميدان وصعودا إلى المقر، وأهمية التفاعل والتنسيق مع

البلدان المساهمة بقوات، وضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، تناشد الحركة الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار الكامل آراء الدول الأعضاء، بما في ذلك الآراء التي تم الإعراب عنها في دورة عام ٢٠٠٧ للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

وتتطلع حركة عدم الانحياز إلى المناقشات بشأن الاقتراح المفصل الذي سيقدمه الأمين العام في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، واللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

وفي الختام، تود حركة عدم الانحياز أن تكرر مرة أخرى تأييدها الكامل لأهداف الأمين العام في التصدي للتحدي المتمثل في عمليات حفظ السلام.

السيد والاس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على جهودكم في دعم خطط الأمين العام لإعادة التنظيم. كما نود أن نشكر الميسرين الأربعة على عملهم الشاق ودعمهم لاقتراحات الأمين العام.

يرحب وفد الولايات المتحدة باتخاذ الجمعية العامة القرارين الإطاريين اللذين يؤيدان إعادة التنظيم التي اقترحها الأمين العام لإدارة شؤون نزع السلاح وإدارة عمليات حفظ السلام. وفي ضوء التحديات المستمرة التي تواجه المجتمع الدولي والمسؤوليات الواضحة للأمين العام في إطار الميثاق، فإن الولايات المتحدة تؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام في إدارة الأمم المتحدة. ونشارك في تحمل مسؤولية جماعية عن دعم الاختصاصات الإدارية للأمين العام في إعادة تنظيم الأمم المتحدة وفي تعزيز قدراته على إدارة واستمرار عمليات السلام والأمن وفي استرعاء الاهتمام إلى جدول أعمال نزع السلاح.

لقد اتخذت الولايات المتحدة باستمرار الموقف المتمثل في أن الأمين العام، بوصفه المسؤول الإداري الأول للأمم المتحدة، ينبغي أن تتوفر له الحرية الإدارية الوافية للتصرف من أجل خدمة أفضل مصالح المنظمة. وفي الوقت نفسه، تشارك الدول الأعضاء على السواء في الحق وفي المسؤولية عن محاسبة الأمين العام على نتائج الإجراءات التي يتخذها. ويستند تأييدنا للقرارين المعروضين علينا الآن إلى إدراكنا بأن الأمين العام يتمتع بالحرية الإدارية، على النحو الذي تمت الموافقة عليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لإجراء التغييرات التي يراها مناسبة في إطار الأمانة العامة، شريطة أن تكون هناك محاسبة. ونرحب، سيدتي الرئيسة، بتأكيدكم على أن القرارين الإطاريين يحافظان على الحرية الإدارية للأمين العام للتصرف من أجل خدمة أفضل مصالح المنظمة.

ونأمل، في ضوء الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة اليوم، بأن يمضي الأمين العام قدما بأولوياته الإدارية بطريقة تتطابق مع احتياجات المنظمة وتحترم انضباط الميزانية وكفاءة وفعالية استخدام الموارد المتاحة.

السيد شوي يونغ – جين (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكركم، سيدتي الرئيسة، فضلا عن الميسرين، على عملكم بشأن القرارين الإطاريين اللذين اتخذناهما من فورنا. ونؤمن بأن القرارين يمثلان انعكاسا متوازنا للغاية لمختلف المواقف التي تمسكت بها الدول الأعضاء في المشاورات التي أجريناها في الآونة الأخيرة. وترحب جمهورية كوريا باتخاذ كلا القرارين. وبهذين القرارين، مكنّا الأمين العام من اتخاذ الخطوات الأولية في تعزيز قدرات المنظمة للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح وفي الاضطلاع بولايات المنظمة لحفظ السلام.

وبالنسبة لمسألة نزع السلاح، يؤمن وفدي بأن إنشاء مكتب جديد برئاسة ممثل سام، مع زيادة مشاركة الأمين العام، سيولد زخما جديدا نحو بلوغ أهدافنا في نزع السلاح ومنع الانتشار. وذلك سيساعدنا في التغلب على التحديات المتزايدة التي واجهناها في الأعوام الأخيرة.

أما بالنسبة لإدارة عمليات حفظ السلام، فإننا نؤمن بأن توحيد أنشطة الدعم في إدارة موحدة لتقديم الدعم الميداني يمثل اعترافا حسن التوقيت بالتعقيد المتزايد للأنشطة الميدانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. والأمم المتحدة مطالبة بشكل متزايد ليس بإدارة حفظ السلام فحسب بل أيضا بعمليات صنع السلام وبناء السلام، فضلا عن الجهود الإنسانية والإنمائية ذات الصلة، وفي بعض الأحيان جميعا في وقت واحد في بلد بعينه. وتنسيق تلك الأنشطة أمر حاسم لجهودنا في جعل المنظمة تتحرك بكفاءة وبفعالية في صون السلام والأمن العالميين.

مرة أخرى، يود وفدي أن يؤكد مجددا على أهمية منح الأمين العام السلطة والمرونة التي يحتاج إليها لإدارة الأمانة العامة.

السيد لابي (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يود وفد شيلي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكوبا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

وترحب شيلي باتخاذ القرار المعروض علينا بتوافق الآراء. ونود أن نهنئكم، سيدتي الرئيسة – فضلا عن السفير لوفالد، والسفير كارياواساما، والسفير سلغويرو والسفير روسيلي – على جهودكم الدبلوماسية الناجحة.

ونفسر اتخاذ القرار بوصفه تصويتا على الثقة بالأمين العام حتى يتمكن، كما قلنا عدة مرات، من تنفيذ رؤيته للأمانة العامة ورؤيته لكيفية اضطلاع الأمانة العامة بولاياتها الهامة التي كلفناها به.

ويوضح القراران اللذان اتخذناهما اليوم أننا نمضي صوب عملية تدريجية للتنفيذ، تشمل مرحلة استعراضية في ظرف عامين. وتود شيلي أن تعرب عن استعدادها للمشاركة بفعالية في ذلك المسعى.

أخيرا، نود أن نؤكد مجددا امتناننا لموظفي إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة شؤون نزع السلاح على العمل الممتاز الذي أنجزوه حتى الآن. ونحثهم على مواصلة إبداء نفس الحماس وروح التضحية في المرحلة الجديد التي نوشك على بدئها.

السيد أرياس كاردناس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): لقد أحطنا علما على النحو الواجب بالبيان الذي أدلت به الرئيسة فيما يتعلق بالقرارين اللذين اتخذناهما بعد ظهر اليوم.

وانضم وفدنا إلى توافق الآراء على اعتماد مشروع القرار A/61/L.54 بغية إبداء ثقتنا بالأمين العام بان – كي مون منذ اللحظة ذاتها التي انتخبته فيها الجمعية العامة بالتزكية. كما يشكل انضمامنا إلى توافق الآراء اعترافا بالعمل الذي أنجزتموه، سيدتي الرئيسة، فضلا عن العمل الذي أنجزه الميسرون الذين يعملون بالنيابة عنكم، للتمكين من اتخاذ قرار يوفر إطارا توجيهيا لإحراز تقدم في ما يتعلق باعتزام الأمين العام تعزيز إدارة عمليات حفظ السلام.

وتود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تعلن تأييدها لموقف حركة عدم الانحياز على النحو الذي أعرب عنه ممثل كوبا.

ويود وفدنا أن يؤكد على أن هذه المبادرة – التي تستلزم تعديل الهيكل الشامل لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة شؤون نزع السلاح، فضلا عن إنشاء إدارة جديدة للدعم الميداني يترأسها وكيل للأمين العام – مرهونة باستعراض الجمعية العامة لها وموافقتها عليها. وبالمثل، ندرك أهمية خضوع الأمين العام للمساءلة أمام الدول الأعضاء حتى نتمكن في الوقت المناسب من التأكد من فعالية وأهمية القرارين اللذين اتخذناهما من فورنا.

ويؤمن وفدنا بأن القرار يعبر عن الشواغل التي أعربت عنها أغلبية الوفود للأمين العام وللميسرين في ما يتعلق بالاحتفاظ بمصطلحات مقبولة عالميا وبقيادة موحدة، فضلا عن الاضطلاع بعملية إدارية سليمة. ووفدي ينتظر باهتمام كبير المعلومات التي سيواصل الأمين العام تقديمها لنا لتبديد الشكوك المعقولة حول آلية للتنسيق بين إدارتين على نفس المستوى، فضلا عن التنسيق بين الإدارتين ورئيس البعثة أو المبعوث الخاص للأمين العام: وباختصار، كيفية ضمان مبدأ القيادة الموحدة والفعالية في تنفيذ الولايات.

يأمل وفدنا أن يعالج التقرير، الذي سيقدمه الأمين العام إلينا، الملاحظات التي أدلت بها الدول الأعضاء، وأن يشكل تطور هذه العملية تجربة مفيدة، فيما تتحرك الأمم المتحدة لتعزيز نفسها ولتصبح أكثر ديمقراطية.

أخيرا، ينوّه وفد بلدي بنجاح الأمين العام في تحسين قدرات إدارة عمليات حفظ السلام، التي تؤثر تأثيرا مباشرا على أمن الناس، والتي تستتبع عواقب ذات أثر مباشر أيضا على أرواح البشر.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يود وفد باكستان أن يشكركم، سيدتي، على عرض النصّين اللذين اعتمدناهما للتوّ، بصفتهما القرارين ٦١/٢٥٦ و٦١/٢٥٧. إن مهارتكم وإصراركم كانا أساسيين في اعتماد القرارين بتوافق الآراء، ونود أن نهنئكم ونهنئ الأمين العام على ذلك الإنجاز.

كما نود أن نشكر أصدقاءنا الميسّرين، الممثلين الدائمين للبرتغال وأوروغواي والنرويج وسري لانكا، على عملهم الدؤوب، ومهمتهم التي لم تلق الشكر أحيانا، لصياغة ذلكما القرارين الإطاريين.

وباكستان تدعم دعما كاملا جهود الأمين العام لتدعيم الأمم المتحدة في جميع المجالات – وفي هذه الحالة، تدعيم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة شؤون نزع السلاح، التي ستسمى الآن مكتب شؤون نزع السلاح.

وفيما يتصل بالقرار ٦١/٢٥٦، إننا ندعم البيان الذي ألقاه رئيس حركة عدم الانحياز، الممثل الدائم لكوبا. وباكستان تدرك أن الهدف الحقيقي من إصلاح إدارة عمليات حفظ السلام أو إعادة هيكلتها هو ترشيدها وتدعيمها، هي وقدراتها، على جميع المستويات، في الميدان وفي المقر كليهما. إنها ليست مجرد معالجة مشكلة الأعباء الإدارية المرهقة.

ولقد ساورنا القلق إزاء الغموض في الفقرة ٢ من منطوق القرار. واستطعنا الانضمام إلى اتخاذ القرار بتوافق الآراء في ضوء التوضيحات التي جاءت في بيانكم الاستهلالي، سيدتي، الذي يؤكد، أولاً، أن الأعضاء سيقررون إعادة الهيكلة المشار إليها في الفقرة ٢ من منطوق القرار، عبر الإجراءات المعتمدة؛ ثانياً، أن ذلك سيحدث بعد تقديم التقرير الشامل للأمين العام، المذكور في الفقرة ٣ من منطوق القرار؛ وثالثاً، أن هذا سيأخذ في الحسبان بصورة كاملة آراء الدول الأعضاء، خاصة فيما يتصل بوحدة القيادة.

وفي ذلك السياق، أود الإشارة إلى أن باكستان أكدت في مشاورات سابقة أنه إذا كان مزمعاً إنشاء إدارة دعم ميداني جديدة، فسيكون من الأساسي التفكير في تعيين نائب للأمين العام متفان، للإشراف على حفظ السلام لدى الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن ينسجم أيضا مع الأهمية المتزايدة لحفظ السلام ودوره في عمل الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، من المهم في هذه الممارسة تدعيم القدرات التنفيذية على جميع المستويات، في الميدان وفي المقر، بما في ذلك الشعبة العسكرية وشعبة الشرطة. وباكستان

ستثير تلك المسائل لدى طرح الاقتراح التفصيلي للنظر فيه، حالما يتم تقديم التقرير الشامل.

وفيما يتصل بالقرار ٢٥٧/٦١ بشأن تدعيم إدارة شؤون نزع السلاح، فإننا نؤيد البيان الذي ألقاه رئيس حركة عدم الانحياز حول اتخاذ القرار الإطاري. ونحن على ثقة بأن الممثل السامي، الذي سيعيّنه الأمين العام، سيساعد في التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ومقرراتها وولاياتها، غير المنفّذة بمعظمها في جدول أعمال نزع السلاح. ونأمل أن يعد الممثل السامي، في أسرع وقت ممكن، خطة عمل محددة لتنفيذ الأهداف المتفق عليها لنزع السلاح.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (تكلم بالفرنسية): لم أطلب الكلمة لكي أعلل تصويتي، لأنه ليس هناك سبب لأفعل ذلك. إنني أود ببساطة أن أعرب عن سرور وفد بلدي بأن القرارين ٢٥٦/٦١ و ٢٥٧/٦١ قد اتُخذا بتوافق الآراء. كما أغتنم هذه الفرصة لأنقل لكم، سيدتي، تقديرنا على جهودكم لتهيئة جميع الظروف اللازمة لضمان مناقشة القرارين بطريقة صريحة وشفافة ومفتوحة وودية. من الواضح أن تلك هي المسائل المحورية التي تحظى باهتمامنا، والتي تشكل تحديا لجميع أعضاء الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أشكر الميسّرين، الذين قاموا بدور رئيسي لضمان مشاركة جميع الوفود بنشاط في مداولاتنا. فإنني أود أن أشكر بصدق خالص زميلينا ممثلي سري لانكا والنرويج، وأن أعرب عن كل امتناننا لزميلينا ممثلي البرتغال وأوروغواي على إسهاماتهما الإيجابية، التي سهلت عملنا كثيرا وأسهمت في نجاحنا اليوم.

وفيما يتصل بعمليات حفظ السلام، إننا، بصفتنا بلدا أفريقيا، مهتمون جدا بأي شيء من شأنه أن يحسن عمل هذه الإدارة البالغة الأهمية في منظومة الأمم المتحدة. فنحن في أفريقيا أكثر المستفيدين من إدارة عمليات حفظ السلام. وهذا ما جعلنا ندعم اقتراحات الأمين العام الهادفة إلى تحسين هيكليتها. وهذا التحسين سيهيئ ظروف عمل أفضل لزملائنا في تلك الإدارة التي أسهمت إسهاما كاملا في تنفيذ قرارات الجمعية العامة وأظهرت تفانيا كبيرا في ذلك السبيل. وهنا، أود أن أثني على جميع البلدان المساهمة بقوات، وجميع أولئك الذين ضحوا بحياتهم لضمان أن تسود مُثُل السلام في جميع أرجاء العالم، خدمة للسلام.

وإذا كنا قد دعمنا اقتراحات الأمين العام، فلأننا نعتقد أنه يمكنها تدعيم الأمم المتحدة وتزويدها بالأدوات التي تحتاج إليها للنهوض بمسؤولياتها في مجال صون السلم والأمن الدوليين. والأمين العام، في رسالته (A/61/749)، يشرح بوضوح الأسباب الكامنة وراء تفكيره، والتي تشكل أساسا لاقتراحاته.

وإنني أرحب بكون الجمعية العامة استطاعت اليوم أن تتخذ هذين القرارين بالإجماع، بتوافق الآراء. إنهما سيدعّمان منظومة الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، بما يمكّن الأمين العام من تعيين ممثل سام، قرر له أن يكون في ديوانه لإضفاء شفافية أكبر على هذه المسألة. وسيضمن ذلك للأمين العام أن يتابع عن كثب هذه المسألة البالغة الأهمية، التي تهمنا جميعا، صغارا وكبارا، بمقدار ما تؤثر مباشرة على السلم والأمن الدوليين.

ويرحب وفد بلدي أيضا بكوننا أصبحنا اليوم قادرين أخيرا، بفضل جهود كل فرد منا، على تزويد الأمين العام بالأدوات التي يحتاج إليها لتنفيذ مهمته وفقا للميثاق. لكننا اليوم، بشكل خاص، أوكلنا إلى أنفسنا مسؤوليات في مجال السلم والأمن الدوليين. وقد ذكّرنا الأمين العام بأننا مالكو الأمم المتحدة. ونحن اليوم أثبتنا المسؤولية. وبصفتنا مالكين، لا يمكننا أن نحصر تفكيرنا في المكاسب فحسب؛ بل يجب علينا أيضا أن نسهم في الجهود اللازمة لتدعيم منظومة الأمم المتحدة. ويسرني أن تلك هي الحال.

ويسرني أيضا أننا حققنا هذا عبر حوار بنّاء فيما بين الدول الأعضاء، والأمانة العامة، والأمين العام أولا وزملائه كذلك، الذين وقفوا أمامنا جميعا ليشرحوا بالتفصيل الأسباب الوجيهة وراء هذه الاقتراحات. وأعتقد أن ذلك الحوار سيشكل سابقة في علاقاتنا مع الأمين العام. فقد كان حوارا نموذجيا يبشر بالعلاقات التي ستُبنى الآن بين الدول الأعضاء والأمين العام.

وباسم وفد بلدي، أود أن أشكر الأمين العام وزملاءه. وأغتنم هذه الفرصة، لأقدم مجددا الثناء المستحق بجدارة إلى جميع زملائنا في إدارة عمليات حفظ السلام على تفانيهم في بذل الجهود الضخمة والرائعة التي يقومون بها خدمة للسلام وجميع الشعوب التي تعاني.

وكما أوضحت للتو، فإننا، بصفتنا بلدا أفريقيا، المستفيدون الأساسيون من عمليات حفظ السلام. وإدراكا منا لتلك الحقيقة، يمكنني أن أبلغ الجمعية بمدى سرورنا لاتخاذ هذا القرار بتوافق الآراء. لكن المهمة الرئيسية لا تزال أمامنا: وهي إعطاء الأمين العام أقصى إسهاماتنا ودعمنا الكامل.

وكما قلتم يا سيادة الرئيسة، حين أرسلتم إلينا مشروعي القرارين،

(تكلم بالانكليزية)

”يتعين علينا أن نوفر للأمين العام الدعم القوي والواضح في تنفيذه لمهامه“.

(تكلم بالفرنسية)

لقد فعلنا ذلك، وأنا مسرور به. وإننا سنلزم أنفسنا، عبر العمل مع الأمانة العامة، بقيادة الأمين العام، بأن نجعل إسهامنا، إلى جانب كل إسهام آخر، في خدمة المصلحة العامة.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أود إبداء بعض الملاحظات باسم مجموعة أستراليا وكندا ونيوزيلندا.

تود بلداننا أن تحيي الأمين العام على جهوده لتدعيم المنظمة، وخاصة في مجالي حفظ السلام ونزع السلاح – اللذين نعتبرهما ذوي أهمية بالغة. كما نحييه على جهوده لإحراز تقدم في الوقت المناسب. ونعتقد أنه من المهم المضي قدما في هذه المهمة.

كما أننا نشكركم، يا سيادة الرئيسة، على جهودكم وجهود الميسرين، التي أوصلتنا إلى حيث أمكن اتخاذ هذين القرارين اليوم بتوافق الآراء.

وفي رأي بلداننا أن الأمين العام انتُخب ليتولى الإدارة، وأنه ليس من مصلحة الأمم المتحدة أن تسعى الدول الأعضاء إلى أن تدير المنظمة. وعلى الرغم مما تقدم، فإننا سعداء بأن الأمين العام، في المراحل المبكرة من هذه العملية، أخذ في الحسبان شواغلنا بشأن مسألة وحدة القيادة.

وتتطلع بلداننا إلى تعيينات الأمين العام، عملا بهذين القرارين الإطاريين، ومع الاعتبار الكامل للتغييرات الهيكلية التفصيلية وفقا للممارسات المعتادة.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد اليابان باتخاذ هذين القرارين الإطاريين. كما ترحب اليابان بالالتزام القوي لدى الأمين العام بإصلاح الأمانة العامة، بما في ذلك تحسين الإدارة.

إننا ندعم التأييد الواسع لاقتراحات الأمين العام بشأن تعزيز قدرة المنظمة لمواجهة تحديات توسيع عمليات حفظ السلام والمضي قدما جدول أعمال نزع السلاح. وإن اتخاذ القرارين بتوافق الآراء بمثابة تصويت بالثقة في الأمين العام في جهوده الإصلاحية. ونشجعه على أن يكون جريئاً، أو أن يظل جريئاً في جهوده في هذا الشأن.

ووفد اليابان يعرب عن سروره لأن النظر في اقتراحات الأمين العام قد تم بطريقة مفتوحة وشفافة، خاصة فيما يتعلق بصياغة هذين القرارين الإطاريين. واليابان أيضاً تشكر المُيسِّرين الأربعة – الممثلين الدائمين للنرويج وسري لانكا والبرتغال وأوروغواي، على جهودهم الحثيثة في إدارة عملية المشاورات.

وأود أن أشدد على اقتناع اليابان بأن ضمان الانضباط المالي والمساءلة فيما يختص بالميزانية والمشتريات والموظفين وخطوط الإبلاغ في غاية الأهمية. ونرى أيضاً أنه من الملائم النظر والبت في الآثار المالية المترتبة على إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء مكتب شؤون نزع السلاح في إطار الهيكل العام للأمانة العامة. وفي هذا الصدد، نعرب عن التقدير للأمين العام لالتزامه بألاّ تترتب على اقتراحاته أي آثار بالنسبة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ونتوقع الوفاء بذلك الالتزام.

وفي نفس الوقت، نود أن نسجل هنا أننا نفهم أن مخطط الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الوارد في الوثيقة ٦١/٢٥٤ سيُحترم بالكامل وينبغي أن يكون هو الأساس للمشاورات المقبلة.

السيدة الرئيسة، إننا نتشاطر التوضيح الذي قدمتموه للتو، بأن الفقرة ٣ من القرار بشأن عمليات حفظ السلام الوارد في الوثيقة A/61/L.54 تأخذ في الحسبان قرارات الجمعية العامة ذات الصلة فيما يتعلق بإصلاح إدارة عمليات حفظ السلام. وهذا توضيح بالغ الأهمية. ونقدر، سيدتي الرئيسة، أنكم قدمتم ذلك التوضيح وقت الاعتماد. وإننا نفهم أن قرارات الجمعية ذات الصلة تشمل القرارين ٦٠/٢٦٦ و٦٠/٢٦٨، اللذين أشرتم إليهما تحديداً في بيانكم، إلى جانب القرارين ٦٠/٢٣٤ باء و ٦١/٢٤٦. وهذه القرارات الأربعة تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً يتضمن تحليلاً شاملاً لتطورات حساب الدعم، وأن يواصل تحسين مفهوم البعثات المتكاملة وطريقة عملها، ضماناً للتنفيذ الكامل لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، وأن يقدم تقريراً وافياً عن ترتيبات إدارة المشتريات، بما في ذلك تحديد خطوط واضحة للمساءلة وتفويض الصلاحيات.

أما فيما يتعلق بالقرار ٦١/٢٥٧، القرار الإطاري بشأن نزع السلاح، فنتوقع أن يفيد هذا الإصلاح في النهوض بجدول أعمال نزع السلاح بصورة أكثر فعالية. وفي نفس الوقت، نود أن نوضح فهمنا فيما يتعلق بصياغة الفقرة ١ من قرار نزع السلاح، التي تشير إلى ”استمرار استقلالية الميزانية“. فهذه الإشارة لا تمس بتاتاً مراقبة الميزانية والانضباط المالي، وهو ما يضمنه المراقب المالي.

ونحن نتطلع إلى القيام بدور بناء في الجهود المتضافرة للدول الأعضاء، انطلاقاً من القرارين الإطاريين اللذين اتخذا اليوم.

السيد فرايهر فون أونغرن – شترنبرغ (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): باسم الاتحاد الأوروبي، أود أن أدلي بالملاحظة التوضيحية التالية فيما يتعلق بالقرار ٦١/٢٥٧ بشأن إدارة شؤون نزع السلاح. لكن، في البداية، يود الاتحاد الأوروبي أن يشكركم، سيدتي الرئيسة، وجميع المُيَسِّرين الأربعة، على الجهود الكبيرة التي بُذِلت من أجل التوصل إلى توافق آراء بشأن القرارين الإطاريين اللذين اتخذناهما اليوم.

أما فيما يتعلق بالقرار المعنون ”تعزيز قدرة المنظمة على النهوض بجدول أعمال نزع السلاح“، فإننا نرحب باتخاذه كل الترحيب. فهو يعطي للأمين العام إشارة الانطلاق السياسية لتنفيذ اقتراحه بشأن إعادة هيكلة إدارة شؤون نزع السلاح. والاتحاد الأوروبي يثني بشدة على الأمين العام لالتزامه الشخصي باتخاذ إجراء بشأن جدول

أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونشعر جميعاً بالثقة في أن الإصلاح سيساعده على أن يؤدي مهام وظيفته بوصفه الموظف الإداري الأكبر في الأمم المتحدة على نحو أفضل، حسب نص المادة ٩٧ من الميثاق، وأن يؤدي المهام الموكلة إليه من قبل جميع هيئات المنظمة وأجهزتها في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي ألا يُنظر إلى القرار الحالي البتة على أنه يمس ذلك الدور أو أنه يُرسي سابقة لتغييرات إدارية في الأمانة العامة في المستقبل. ومن هذا المنطلق، سيشارك الاتحاد الأوروبي في نظر الجمعية العامة في التقارير التي طُلِب إلى الأمين العام أن يقدمها في القرار المعروض علينا.

والاتحاد الأوروبي يرحب بالتوضيح بشأن استمرار استقلالية ميزانية وهياكل ووظائف إدارة شؤون نزع السلاح الحالية. وعليه، فإننا نفهم أنه لن تترتب أي آثار بالنسبة للميزانية نتيجة لهذا القرار.

وفيما يتعلق بالممثل السامي، يعرب الاتحاد الأوروبي مجدداً عن تقديره لاختيار الأمين العام الإبقاء على الممثل السامي بمستوى وكيل الأمين العام لكي يكون هناك خط مباشر لتقديم التقارير إلى الأمين العام وجعله جزءاً من عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات في الأمانة العامة. وهذه التدابير ستجعل الممثل السامي في موقف مؤات لدعم الأمين العام في مساعيه لتنشيط جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار والإسهام بصورة بناءة في وضوح رؤيته.

وندعو الأمين العام إلى أن يعين ممثلاً سامياً يتمتع بالقدرة والحنكة وفي الوقت الملائم. فترك قطاع نزع السلاح وعدم الانتشار في الأمانة العامة بدون قيادة لفترة أخرى من الوقت سيضعف قدرات الأمم المتحدة في هذا الميدان ويرسل الإشارة السياسية الخاطئة.

أخيراً، وباسم الاتحاد الأوروبي، أود أن أؤكد دعمنا الكامل للأمين العام ولخططه من أجل الإصلاح على أساس تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في كانون الثاني/يناير. ونأمل أن تؤدي مبادرته للإصلاح إلى تنشيط عمل الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، ومُيَسِّريكم على حسن أداء المهمة لضمان اتخاذ هذين القرارين بتوافق الآراء.

وأود أن أسجل شكرنا للأمين العام على مبادرته في وقت مبكر من ولايته بتقديم هذه الاقتراحات لإصلاح إدارة شؤون نزع السلاح وإدارة عمليات حفظ السلام. ونجاح اعتماد هذين القرارين بتوافق الآراء بشير خير للأمين العام، لأنه يأتي في وقت مبكر من ولايته. فهذه القاعة ليس من السهل إقناعها، إلا أن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذين القرارين هو تعبير من جانبنا عما نتمناه له من خير.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/61/L.54، يود الوفد الأوغندي أن يؤيد ملاحظات كوبا التي أدلت بها نيابة عن حركة عدم الانحياز. أما بالنسبة لعمليات حفظ السلام، وهو مجال بالغ الأهمية أينما اتجهنا في العالم، فإن تواجد أصحاب الخوذ الزرق من الرجال والنساء يمثل وجه الأمم المتحدة المعروف لدى الشعوب. لقد أدى أولئك الرجال والنساء عملهم على خير وجه. ولهذا، فغن التماس السبل والوسائل لتعزيز عمليات حفظ السلام وثيق الصلة بالموضوع للغاية.

ونحن نؤيد تقسيم إدارة عمليات حفظ السلام إلى جزأين، بما في ذلك إنشاء إدارة للدعم الميداني. وما يحدث في الميدان في كثير من الأحيان لا يتم استيعابه تماماً في المقر. ولذلك، ثمة حاجة إلى إنشاء وحدة تولي اهتماماً خاصاً للعمليات الميدانية، وتوفر المعلومات للمقر وتعمل معه بشكل وثيق. وذلك يضمن مزيداً من الكفاءة. ونود أن نشيد بالأمين العام لتقديمه ذلك الاقتراح.

وأوغندا، كبلد مساهم بقوات، لها مصلحة في حسن عمل إدارة عمليات حفظ السلام. ونود أن نحث الأمين العام على الإسراع بتقديم معلومات مفصلة بشأن عمل الإدارة التي سيعيد هيكلتها، لكي نمضي بسرعة إلى اعتماد قرار نهائي يساعد على تنفيذ جدول أعماله الإصلاحي.

وأود أن أشكركم ثانية، سيدتي، ومن خلالكم الأمين العام، على العمل الذي أنجز على خير وجه.

السيد كبريت (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشارك المتكلمين السابقين تهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على أسلوب إدارتكم لمشاوراتنا غير الرسمية، لاسيما من خلال تعيين ميسِّرين مقتدرين وتوفير مقومات النجاح لمشاوراتنا. كما أود أن أعرب عن تقديري لكل المُيَسِّرين لحسن إدارتهم لعملية المشاورات الصعبة بطريقة شفافة ومتسقة للغاية، وضمان الاستماع إلى آراء كل الوفود وأخذها في الحسبان في تلك العملية.

أود أيضاً أن أهنئ الأمين العام. لأن اليوم يومه- كما يقولون هنا في أمريكا.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكوبا نيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد انضممنا إلى توافق الآراء العام في اعتماد القرارين الإطاريين لأننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الأمين العام ينبغي أن يحظى بكل ما يحتاج إليه من الدعم والمرونة لتحقيق تغيير مجدٍ في الإدارتين من خلال إقامة هياكل فعالة وذات كفاءة. ونعتقد أنه بالقيام بذلك، فقد أعطينا الإدارتين فرصة أفضل كثيراً لإحداث أثر حقيقي على طريق بلوغ الأهداف المنشودة في ميداني نزع السلاح وعمليات حفظ السلام.

وبالنظر إلى الأنشطة المعززة لعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والطلب المتزايد على المزيد من مشاركة الأمم المتحدة في مسائل السلم والأمن، فإن الحاجة إلى التعجيل بإعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام تصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وقد أعربنا دوماً عن آرائنا بشأن مسألة إعادة هيكلة تلك الإدارة، ومرة أخرى نركز تركيزاً شديداً على أهمية الحفاظ، من حيث المبدأ، على وحدة القيادة وترابط السياسات والاستراتيجيات، والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، وتعزيز القدرات التنفيذية وسلامة أفراد حفظ السلام في عملية إعادة الهيكلة هذه.

ونفهم أنه، كما توضح الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/61/L.54 بجلاء، أن الأمين العام سيولي الاهتمام الواجب لتلك العناصر الأساسية وسيتخذ الإجراءات اللازمة، تبعاً لذلك.

وليس ثمة شك في أن نجاح الجهد الإصلاحي للأمين العام ونجاح عمل منظمتنا في مجالي السلم والأمن سيحتاج إلى كامل دعم وتعاون الدول الأعضاء كافة. وفي هذا الصدد، فإن بلدي- كعهده حتى الآن- سيبقى ملتزماً بالإسهام بقسطه كبلد مساهم بقوات. ونؤمن بأن تلك هي مسؤوليتنا الأساسية كدولة عضو - أن نجعل عمل منظمتنا فعالاً وكفؤاً قدر الإمكان لتحقيق السلم والأمن العالميين.

السيد بيلنغا - إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): لقد اتخذت الجمعية العامة للتو قرارين يتناولان، أولاً، تعزيز قدرة المنظمة على النهوض بجدول أعمال نزع السلاح، ثانياً، تعزيز قدرتها في ميدان عمليات حفظ السلام.

ويرى وفدي أن الإجراءات التي اتخذتها الجمعية في هذا الصدد تكتسي أهمية مزدوجة. أولاً، تلك هي المرة الأولى منذ تولى الأمين العام مهام منصبه التي تتخذ الجمعية العامة موقفاً بشأن اقتراح مقدم منه. ثانياً، هذه لحظة هامة لأن الأمين العام اتخذ إجراء في مجال يمس صميم أساس منظمتنا وسبب وجودها: صون السلام.

والكاميرون، التي تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوبا في وقت سابق نيابة عن حركة عدم الانحياز، تود أن تهنئكم، سيدتي، وأن تهنئ الميَسِّرين على نجاح المشاورات التي كللت بتوافق الآراء هذا. لقد كنتم عناصر لا غنى عنها، تبنون الجسور بين مدارس الفكر المختلفة بشأن هذه المسائل، ونحن نعرب لكم عن خالص التهنئة.

وتود الكاميرون أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق تقديرها للأمين العام، الذي تمكن بجرأة وحكمة من أن يطرح في بداية ولايته مسألة قدرة المنظمة على صون السلم وإدارة نزع السلاح. لقد كانت اقتراحاته مفيدة للغاية في مناقشاتنا. ولذلك، نعتقد أن اعتماد الجمعية، بتوافق الآراء، للنهج الذي اقترحه يوجه رسالة – رسالة تعبر عن ثقة قوية ومتجددة في الأمين العام وفي رؤيته فيما يتعلق بإدارة الأمانة العامة في ميادين ذات أهمية قصوى لمنظمتنا.

وفيما يتصل بحفظ السلام بالتحديدً، نود أيضا أن نرى، في اتخاذ الجمعية العامة قرارا بتوافق الآراء، تحية ومصدر تشجيع للرجال والنساء معا، الذين يعملون كل يوم، بقدر كبير من التضحية الذاتية، لضمان أن السلام، الذي ربما اختل لفترة آنية، يمكن استعادته وبناؤه وصونه وتوطيده.

السيد محمد (السودان) (تكلم بالانكليزية): إننا نشهد اليوم حدثا هاما يحتفي بقبول الجمعية العامة اقتراحات الأمين العام بشأن إعادة هيكلة إدارتين هامتين: هما إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة شؤون نزع السلاح.

وأود في البداية أن أشكر الأمين العام على مبادراته واقتراحاته التي جاءت في أوانها. إنها تثبت ما وعدنا به فور انتخابه بالإجماع: الشفافية وبدء الإصلاح الشامل للمنظمة. كما أود أن أشكر رئيسة الجمعية العامة، التي كانت مبتكرة وفعالة في تمكيننا من التوصل إلى هذا الاتفاق. ويستحق رؤساء حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، والميسّرون والمجموعات الإقليمية ثناءنا أيضا.

وإعادة الهيكلة نظريا لا تحقق وحدها أهدافنا المنشودة. فهناك حاجة ماسّة إلى الإرادة السياسية والقدرة من جانب الدول الأعضاء للتغلب على العقبات وضآلة التقدم باتجاه نزع السلاح، الذي يعتبر إحدى الأولويات المتقدمة للأمم المتحدة.

ومع أن جهود الأمم المتحدة في حفظ السلام، والميزانية الضخمة لها، وجهود أفرادها في الميدان، كلها جديرة بالثناء، فإنها لا تبعث على الكثير من الابتهاج، لأنها تعكس ظواهر العلل الناجمة عن تضاعف الصراعات المندلعة في زوايا مختلفة من العالم. وهذا ما يجعلنا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعطي زخما مضافا لمسألة الحلول السلمية لتلك الصراعات، وتنفيذ جدول الأعمال الاقتصادي للأمم المتحدة أثناء معالجة أسبابها الجذرية.

وهذا ما يحتم أن تكون مسألة الإصلاح عملية مستمرة، وخاصة إصلاح مجلس الأمن، بحيث يحل الحوار والتعاون، اللذان يشكلان جوهر الحياة الدولية، محل المواجهة والعسكرة المتزايدة.

وختاما، نود أن نشكر الأمين العام. وسنترقب النتائج.

السيد محمد (اليمن): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة التي جاءت من أجل إقرار مشروعَي القرارين، في طريق الإصلاح في الأمم المتحدة، في مجالين هامين من أهم المجالات التي تبذل الأمم المتحدة فيها جهودا كبيرة، خدمة للسلام والأمن الدوليين: هما نزع السلاح وحفظ السلام.

وأضم صوتي إلى البيان الذي ألقاه سعادة السفير، الممثل الدائم لكوبا الصديقة، باسم حركة عدم الانحياز.

يأتي هذا الإصلاح في المجالين المذكورين لمواصلة مسيرة إصلاح الأمم المتحدة، تعزيزا وتنفيذا لما جاء في الوثيقة الختامية الدولية لقادتنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وتأتي هذه النتائج الإيجابية والنجاح الكبير فيها نتيجة مبادرة الأمين العام، السيد بان كي - مون وتبني رئيسة الجمعية العامة، الشيخة هيا آل خليفة لها، وجهود المشاورات التي قام بها سفراء كل من البرتغال وأوروغواي وسري لانكا والنرويج، والأمانة العامة أيضا. فتلك الجهود، مشاركة الدول الأعضاء وتعاونها، أدت إلى اعتماد مشروعي القرار بتوافق الآراء. وهذا محل اعتزاز وتقدير من الجميع.

وأؤكد هنا موقف بلدي، المتمثل في التأييد الكامل لكل مبادرات الإصلاح والمساعي الحثيثة والجهود العظيمة من أجل تحقيقها. ولعل الأمين العام للأمم المتحدة اليوم، وأنتم، السيدة الرئيسة، سوف تشعران بالفخر والاعتزاز لأن مسيرة الإصلاح متواصلة في عهدكم، ومن خلال توليكم لمهامكم العظيمة، إسهاما منكم في خدمة مصالح المجتمع الدولي ومنافعه. فتهانئنا، وشكرا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للموقف.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، سعادة السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني الصادق لما أنجزناه اليوم. إن شكري موجّه أولا وفي المقدمة إليكم، يا سيادة الرئيسة، على قيادتكم الشخصية والتزامكم بتعزيز العملية الاستشارية.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر الميسّرين - السفير لوفالد، ممثل النرويج، والسفير كارياواسام، ممثل سري لانكا، والسفير سالغويرو، ممثل البرتغال، والسفير روسيلي، ممثل أروغواي - على إسهامهم الأساسي في المضي قدما بالمشاورات تمهيدا لاتخاذ القرارين اليوم. واسمحوا لي أن أشكر الأعضاء جميعا على دعمهم، ورغبتهم في الإصغاء ومشاركتهم البنّاءة.

ربما تكون العملية التشاورية مضنية أحيانا، لكنني أعتقد أن ذلك أفادنا جميعا. فأنا أعلم أننا بتنا يفهم أحدنا الآخر بشكل أفضل، ويفهم الآفاق التي تحدد أعمالنا وأولوياتنا. وإنني اليوم أرى اتخاذ هذين القرارين بداية جيدة لعملنا معا. فالآن يمكننا أن نركز على مبادرة إصلاحية بصوت واحد - بترابط قائم على الثقة المتبادلة. وأطمئنكم إلى أنني سأواصل تشاوري مع الدول الأعضاء بروح من الانفتاح والشفافية.

فكيف سنمضي، إذا، من الآن فصاعدا؟ لقد طلبتم إليّ في قراركم الأول تقريرا شاملا بشأن إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، وإنشاء إدارة مكتب دعم ميداني. وهذا تقرير يتعين أن يتضمن الأعمال، والانضباط في الميزانية والتبعات المالية الكاملة، لكي تتدارسها الجمعية العامة وتبت فيها أثناء دورتها الحادية والستين، عملا بالإجراءات المعتمدة.

وطلبتم إليَّ أيضا أن آخذ في الحسبان بشكل كامل آراء الدول الأعضاء، بما فيها الآراء التي تم الإعراب عنها في دورة عام ٢٠٠٧ للّجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام - ولا سيما اتخاذ جميع التدابير لضمان وحدة القيادة وتعزيز تكامل الجهود وتدعيم القدرات التنفيذية، في المقر والبعثات الميدانية على السواء.

السيدة الرئيسة، كما بيَّنت في مرفق رسالتي الموجهة إليك، والمؤرخة ١٥ شباط/فبراير(A/61/749)، إنني ملتزم بالحفاظ على وحدة القيادة والجهد على جميع المستويات، هنا وفي الميدان. وبحلول منتصف نيسان/أبريل، سأقدم تقريرا شاملا يغطي جميع تلك الجوانب. وسيبين بوضوح عدد الوظائف وهيكلية الوحدات المتوقعة في كلتا الإدارتين

وقنوات الإبلاغ في كل منهما وفيما بينهما. كما سيوضح التقرير أن إدارة الدعم الميداني ستُنشأ بإعادة تنظيم المسؤوليات والموارد من مكتب دعم البعثات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، فضلا عن إدارة الشؤون الإدارية. وأنا على اقتناع بأننا بذلك سنعزز – معا – قدرة المنظمة على إدارة واستدامة عمليات حفظ السلام.

أما في ما يتعلق بنزع السلاح، فإنني سأقدم تقريرا، كما طُلب في القرار ٦١/٢٥٧، عن الآثار المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية والمترتبة على تنفيذ الولايات المنوطة بمكتب شؤون نزع السلاح. وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة ١٥ شباط/فبراير (A/61/749)، فإنني عازم، من خلال عمل الممثل السامي الذي سأعينه، على تنشيط جدول أعمال نزع السلاح.

وعلى أساس القرارين اللذين اتخذهما الجمعية للتو، سأشرع في تسمية التعيينات الضرورية، بالتشاور مع الدول الأعضاء.

وكما قلت في المستهل، فإنني أؤمن بأن اليوم يشكل إيذانا ببداية جديدة. والسبيل أمامنا لن يخلو من التحديات، غير أنني أتطلع إلى العمل يدا بيد مع الجمعية ونحن نمضي قدما معا. وأنظر بكل ثقة إلى مشوارنا الجماعي، وأعدكم، من جانبي، بجعله خاليا قدر الإمكان من العراقيل والعقبات.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

بيان من الرئيسة

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لقد اتخذنا الآن القرار ٦١/٢٥٦، بشأن تعزيز قدرة المنظمة على القيام بعمليات حفظ السلام، و القرار ٦١/٢٥٧ ، بشأن تعزيز قدرة المنظمة على النهوض بجدول أعمال نزع السلاح.

وكان من دواعي سروري البالغ أن الدول الأعضاء كانت متحدة خلال جميع مراحل عملية المشاورات في تقديم الدعم السياسي اللازم إلى الأمين العام حتى يتسنى له الاضطلاع بمسؤوليات وواجبات منصبه الهام بشكل أكثر فعالية. وأؤمن بأن الأمين العام القوي عنصر أساسي في تعزيز الأمم المتحدة وزيادة كفاءتها.

وبينما نستعد لمتابعة النظر في التقارير المطلوبة بموجب القرارين، يحدوني الأمل أن نواصل العمل معا، ومع الأمين العام، لتعزيز المنظمة حتى تلبي على نحو أفضل احتياجات شعوب العالم.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٣٥.